الفصل الثالث : قراءة في نظريات التنمية الاقتصادية

المحاضرة 09

1- نظرية الدفعة القوية *the big bush theory*

ترى هذه النظرية أنه يجب أن تكون التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار في عزم وقوة إلى الأمام محدثة المزيد من النمو فهي ضد نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية لأن التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج إلى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني ، والذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي " **رودان** "

ولكي يطبق نموذج التنمية " النمو " الذي يقدمه رودان والقائم على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية فانه يجب الأخذ بالاعتبارات التالية :

1- أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يفترض أغلبها من الخارج ، لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا ؛

2- أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعدادا كبيرة من العمال

3- الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة .

ويقول رودان :" إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لأن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية " ، ولعله من الواضح طبقا لهذه النظرية القائمة على الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية والبعد عن الصناعات الثقيلة التي تشكل الأساس الإنتاجي للتقدم الصناعي ومن ثم التنمية لأنها تتضمن تبعية البلد المتخلف بالنسبة للدول المتقدمة وبقائه في وضعه .

هذا ويذهب أنصار هذه النظرية في تقريبها للأذهان إلى تشبيه وضع البلدان المتخلفة بحالة الطائرة التي تقلع عن الأرض ، فكلما ينبغي للطائرة التي تتجاوز حد أدنى من السرعة الأرضية قبل أن تحلق في الجو ، لابد

للبلد المتخلف أن يبذل حد أدنى من الجهد الإنمائي حتى يتسنى له التغلب على العوائق التي توجد والانطلاق في طريق النمو الذاتي .

ومؤدى ما تقدم أن البلدان المتخلفة لا تكون بالخيار بين النمو التدريجي البطيء والدفعة القوية و إنما بين الإقدام على التنمية من عدم الإقدام عليها على الإطلاق ، أو بعبارة أخرى بين التنمية الاقتصادية واستمرار الركود والتخلف المرادفين ، وتبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية بطريقتين من الاعتبارات ترجع إلى عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية ، وتتحصل بصفة أساسية في عدم قابلية دول الإنتاج للتجزئة ، وترجع أيضا إلى ظاهرة الانفجار السكاني التي تسود البلدان المتخلفة ، وذلك على النحو التالي :

أ- تتمثل عدم قابلية دول الإنتاج في التجزئة أساسا في كبر الحد الأدنى لاحتياجات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي المشترك كمشروعات الطاقة والنقل والمواصلات والإسكان وغيرها من الهياكل والخدمات الأساسية الضرورية (والتي لا غنى عنها) لتقدم التنمية وزيادة إنتاجية الاقتصاد في مجموعة ، وعلى مستوى القطاعات والمشروعات لما تحققه من وفورات خارجية وتعذر إقامتها بصورة تدريجية وهي مشروعات ينبغي أن يتم إنشاؤها قبل إقامة مشروعات الإنتاج المباشر التي تعتمد على خدماتها ، ويرى رودان أن تخصص لها البلدان النامية 40% من جملة الاستثمارات الكلية .

ب- كما يتمثل عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب في أن مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض ، وقد تزايد الاهتمام بهذه الفكرة بعدما استند إليها " **نيركسه**" في نظريته عن النمو المتوازن ومقتضاها أنه بينما تزداد مخاطر الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة في البلدان المتخلفة بسبب ضيق أسواقها المحلية وعدم استطاعة كل واحدة أو صناعة بمفردها خلق الطلب الكافي لاستيعاب منتجاتها ، تقل أو تختفي مخاطر ضيق السوق ويزداد الحافز على الاستثمار عند إقامة عدد كبير من المشروعات أو الصناعة المتكاملة في وقت واحد ، حيث تخلق كل صناعة بما توزعه من دخول سوقا لغيرها من الصناعات ... ويعتبرها **نيركسه** من أهم صور الوفورات الخارجية في اعمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد أيضا على أهمية التوازن بين الصناعة والزراعة في برامج التنمية حتى لا يعرقل تخلف إحداهما نمو الأخرى .

ت- وفيما يتصل بعدم قابلية الادخار للتجزئة ، فانه يلاحظ أن كبر الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قدرا من المدخرات يصعب تدبيره في البلدان المتخلفة ذات الدخول الفردية المنخفضة ، ولا سبيل لمواجهة ذلك سوى رفع الميل الحدي للادخار مما يتسنى تحقيقه من زيادة

الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية ، وهنا يبدو عدم قابلية الادخار للتجزئة ، ويقصد بهار ودان : انه في حين يتميز عرض الادخار في البلدان المتخلفة بضآلة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، فانه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل " .

ث- و أخيرا فان مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة تعظم الجهد الإنمائي الذي يتعين عليها أن تبذله إذا أريد للتنمية فيها أن تحقق ارتفاعا يعتد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، فزيادة السكان في بلد معين بمعدل 2,5% تتطلب أن يقابلها معدل استثمار سنوي صافي قدره 10% من دخله القومي لمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن للدخل الفردي ، وذلك يفرض أن معامل رأس المال يساوي 4 ، أما زيادة الدخل القومي بهذا البلد بمعدل 5% سنويا كما استهدف عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان والنصف الآخر للنهوض بمستوى الدخل الفردي فيتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره 20% من الدخل القومي بذات المعامل الحدي لرأس المال ... ومن هنا كان ارتفاع معدل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي .

تقييم نظرية الدفعة القوية:

1- يعتبر البعض نظرية الدفعة القوية – في ظل التوجيه الحكومي – من أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي تأخذ بأسلوب وسط يجمع بين الأسلوب الراسمالي في النمو والاسلوب الاشتراكي حيث أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي حدث فعلا في السنوات الخمسين الاخيرة ، حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما في الشؤون الاقتصادية لدول العالم عموما فأصبحت الدول تتدخل تشكيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه الوجهة التي تراها كفيلة بتحقيق النمو ، ولقد نتج عن تدخل الدولة المتزايد في الشؤون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل وتضع الأسس العلمية الفنية التي تنظمه بشكل يعود بأقصى – الفائدة على هذه الدولة ورفع مستوى معيشة شعوبها ، وخاصة إذا ما كان مقترنا بتحقيق عدالة اجتماعية واشباع الحاجات الاجتماعية ، وهنا تكون بصدد اتجاه الأسلوب اشتراكي في التنمية وفي هذه الحالة تتمثل الدفعة القوية التي تقوم بها الدولة أساسا ضروريا للتنمية ؛

2- ومما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو أنها تفترض كميات ضخمة من رؤوس الأموال لاقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة وأجهزة فنية وادارية كافية لادارة تلك المشروعات في المرحلة الأولى

للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة ، فتكون بصدد بلاد هي في الأصل تعاني من ندرة رأس المال وعدم كفاية المهارات الفنية والادارية على جميع المستويات ومن هنا كان وصفها بالبعد عن الواقعية ؛

3- كما يؤخذ على نظرية الدفعة القوية افتراضها أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر ، وهذا يخالف الواقع ، حيث ترد التنمية فيها الى اقتصاديات يعكس بنيانها ماتسنى لها تحقيقه في الماضي من انجازات ، وماتحقق لها من نمو ، كما يوجه هذا النقد أيضا لنظرية النمو المتوازن

4- كما ذكر في البداية فان نظرية الدفعة القوية شأنها في ذلك شأن غيرها من نظريات التنمية الراسمالية وكنتيجة لعدم توافر رؤوس الأموال المحلية ترى ضرورة الاعتماد على رؤوس الأموال الاجنبية ، ونظرا لضيق حجم السوق ترى ايضا الابتعاد عن الصناعات الانتاجية (التي تعد الأساس المادي لأي تنمية) ، والاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية كما ولو أنها تتضمن اشرافا معينا للدولة ودورا متزايدا لها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن واضعيها يرون أنها تعطى الاهمية للمنظمين الأفراد وأن يكون تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين ؛

هناك رأي يشير الى أن فكرة الدفعة القوية لا تستقيم بطبيعتها مع فلسفة الحرية الاقتصادية ، وانما تقتضي تدخلا فعالا مرسوما من جانب الدولة لتعبئة الموارد الضرورية ووضعها في خدمة الانتاج ، حيث لا يتوقع أن يسفر الاعتماد بصفة أساسية على المبادرة الفردية وحوافز السوق في البلدان المتخلفة عن تدبير الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها ، وهذا ما تم التعرض له في النقطة الأولى من هذا التقييم.